

تقرير الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

المساهمين الكرام:

بالنيابة عن مجلس إدارة الشركة العمانية المتحدة للتأمين ش م ع ع يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة مرفقاً به الحسابات الختامية المدققة وتقرير المدقق الخارجي وتقرير مناقشة الإدارة وتحليلاتها وتقرير تنظيم وإدارة الشركة (الحوكمة) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م .

كما يسرني أن أقدم لكم فيما يلي نبذة عن سوق إعادة التأمين العالمي بالإضافة إلى مؤشرات الإداء المالية والتشغيلية للشركة:-

سوق إعادة التأمين العالمي:

كان على السلطنة أن تتعامل مع تغير الظروف المناخية والتعرض المتكرر للكوارث الطبيعية. تقدر الخسائر التي تكبدتها شركات التأمين / إعادة التأمين من "إعصار شاهين" في أكتوبر 2021 بما يزيد عن 62 مليون ريال عماني من خلال تسجيل أكثر من 9800 مطالبة موزعة على عدد من الولايات المتضررة بالحالة المدارية. في ضوء ما ورد أعلاه ، يشهد سوق إعادة التأمين بالفعل تشديداً لشروط عقود إعادة التأمين مع العديد من القبول بما في ذلك تغطية العواصف شبه المحدودة والعواصف والفيضانات. تم تشديد شروط الإتفاقيات الإختيارية من قبل معيدي التأمين حيث شهد موسم التجديد في الأول من يناير انخفاضاً في الطاقة الإستيعابية والتغطية في سلطنة عُمان. نتوقع اختياراً حذراً للمخاطر، ودفع شركات إعادة التأمين لزيادة عمليات الاحتفاظ من قبل شركات التأمين المحلية .

الأداء التشغيلي للشركة:

لقد كرسنا كافة الجهود من أجل أن نجني الفوائد من الفرص الجديدة المتاحة في سوق تأميني يتسم بالتنافسية ، وسوف تستمر الجهود من أجل الحفاظ على دورنا القيادي في هذه الصناعة. ونتيجةً للسياسة الإكتتابية المتحفظة التي تتبناها الشركة والتي تعتمد على انتقاء الأخطار وأخذاً في الاعتبار المنافسة السعرية بالسوق ، حققت الشركة إجمالي دخل من أقساط فروع التأمين بمبلغ وقدره 30.46 مليون ريال عماني مقارنة بـ 30.91 مليون ريال عماني في العام الماضي أي بإنخفاض نسبته 1.5%. ويعزى إنخفاض الدخل من الأقساط إلى الحالة الاقتصادية السائدة المصحوبة بالمنافسة السعرية الشديدة ومحدودية عدد المشروعات الجديدة التي تتطلب تغطيات تأمينية. وكنتيجة للتركيز على جودة الوثائق المكتتبه وليس على حجم الدخل من الأقساط وسياسة الاكتتاب المتحفظة التي تنتهجها إدارة الشركة ، فقد بلغ ربح الاكتتاب التأميني لجميع فروع التأمين 6.23 مليون ريال عماني مقابل 7.91 مليون ريال عماني في العام الماضي أي بإنخفاض نسبته 21% وبذلك فقد بلغ هامش الربح التأميني 20.46% مقابل 25.59% في العام 2020م.

الأداء المالي للعام للشركة:

نتيجة لتداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) والتي أدت إلى العديد من الضغوط والتأثيرات السلبية الكلية على إقتصاديات جميع الدول والتي تزامنت مع إنخفاض أسعار النفط ، وبالرغم مما تقدم فقد حققت الشركة صافي دخل من الاستثمار (بعد خصم خسائر الإستثمار غير المحققة) بقيمة 3.8 مليون ريال عماني مقابل 2.47 مليون ريال عماني في العام الماضي مسجلاً نمواً بنسبة 32%.

مع الحفاظ على القيم التقليدية لشركتنا فيما يتعلق بتعظيم الأرباح وحماية أصول الشركة وأخذاً في الاعتبار تقلبات أسواق المال فقد قمنا بتخفيض استثماراتنا في أسواق الأسهم وزيادة استثماراتنا بشكل كبير في أدوات الدخل الثابت. وعليه فقد بلغت استثماراتنا في الودائع البنكية والسندات مبلغ وقدره 59.25 مليون ريال عماني وتمثل نسبة 29.28% من إجمالي محفظة الإستثمار

إجمالي الأصول وحقوق المساهمين:

بلغ إجمالي أصول الشركة 108.78 مليون ريال عماني مقابل 107.31 مليون ريال عماني في العام الماضي بمعدل نمو بلغ 1.64%. كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 30.83 مليون ريال عماني مقابل 30.46 مليون ريال عماني في العام السابق بمعدل نمو 1.20% وذلك بالرغم من توزيعات الأرباح النقدية السنوية المنتظمة خلال الأعوام السابقة.

صافي الربح:

على الرغم من كل التحديات التشغيلية والمالية السابق الإشارة إليها حققت الشركة صافي ربح بعد خصم الضريبة بقيمة 3.96 مليون ريال عماني مقابل 4.25 مليون ريال عماني في العام الماضي بمعدل انخفاض وقدره (7)%.

بلغ معدل العائد على السهم 40 بيسة مقابل 43 بيسة لعام 2020م. وقد بلغت الأرباح المحتجزة 6.63 مليون ريال عماني مقابل 5.90 مليون ريال عماني في العام الماضي بمعدل نمو 7.8%. كما بلغت صافي قيمة الأصول للسهم 308 بيسة في عام 2021 مقابل 305 بيسة في عام 2020م. بمعدل نمو 1%.

توزيعات الأرباح:

المساهمين الأعزاء: سوف تظل شركتكم ملتزمة بمنح قيمة مضافة لاستثماراتكم ويكمن ذلك في حرص مجلس الإدارة على التوصية بتوزيع أرباح جيدة على المساهمين سنوياً. وبناءً عليه يسر مجلس الإدارة أن يقترح توزيعات أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 35 بيسة للسهم الواحد عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م.

إن سياسة توزيع الأرباح تركز دائماً على إيجاد توازن بين عملية توزيع الأرباح السنوية واحتجاز جزء منها لأغراض النمو المستقبلي للعمليات وأخذاً في الاعتبار التقلبات الاقتصادية وتقلبات أسواق المال المحتملة والتي قد تؤثر بشكل مباشر على نتائج الشركة.

الجدير بالذكر أن احتياطي الطوارئ قد بلغ 10 مليون ريال عماني بما يساوي رأس المال وهو الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون شركات التأمين، كما وصل الاحتياطي القانوني أيضاً إلى ثلث رأس المال وهو الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية، وبناءً عليه لم يتم استقطاع أي مبالغ إضافية لهذه الاحتياطيات في العام الجاري.

إدارة المخاطر:

وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق يعتمد مجلس الإدارة استراتيجية إدارة المخاطر بعد مراجعتها سنوياً وتظل إدارة المخاطر هي المهمة التي يوليها المجلس أهمية خاصة ويبدل فيها قصارى جهده للإلتزام بها ، لذلك لدى الشركة نظام رقابي

واضح ومتسق مع توجهات المجلس ويشتمل على جميع عمليات الشركة. كما يوجد إطار واضح تم وضعه لإدارة المخاطر بكفاءة. إن متطلبات حوكمة الشركات تتطلب من مجلس الإدارة فهم المخاطر وكيفية معالجتها وبالتالي دعم إطار إدارة المخاطر في حوكمة الشركة و عملية إعداد التقارير. إلا أن طبيعة نشاط الشركة التأميني يحفه الكثير من المخاطر التي لا مفر منها.

القيم – تتمثل القيم التي تتبناها الشركة فيما يلي:

- تلتزم الشركة بأعلى قدر من المعايير الأخلاقية من حيث النزاهة والثقة والسرية والخصوصية الشديدة عند إجراء أي نوع من المعاملات.
- تسعى الإدارة جاهدة لبناء علاقات طويلة الأمد مع عملائنا من خلال تلبية احتياجاتهم كما تسعى دائماً لتلبية متطلبات عملاء الشركة من خلال تطوير وإبتكار منتجات جديدة.
- تبذل إدارة الشركة قصارى جهدها لتطوير الخدمات المقدمة للعملاء للوصول إلى أعلى مستوى من التميز.
- تعتبر الشركة أن موظفيها هم الأصول الأكثر قيمة لذا فإننا حريصين على توفير بيئة عمل ملائمة وإتاحة الفرص لتطوير مهاراتهم.

تنظيم وإدارة الشركة (الحوكمة):

التزمت الشركة بأحكام و مبادئ ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم (خ/2015/4م) وميثاق تنظيم وإدارة الشركات العاملة بقطاع التأمين الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم (7/ت/2005م). كما قام مجلس الإدارة بمراجعة الاستراتيجيات وأنظمة الرقابة الداخلية خلال العام ومدى كفايتها. ويتضمن التقرير السنوي تقريراً مستقلاً عن مدى التزام الشركة بالحوكمة والذي تم تدقيقه من قبل المراقب الخارجي .

التحديات والتغيرات في البنية التشريعية والتنظيمية :

علاوة على التباطؤ الاقتصادي المتوقع في دول المنطقة بسبب استمرار تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وهبوط أسعار النفط، والمنافسة السعرية الشديدة إضافة إلى نقص السيولة النقدية في سوق الأسهم المحلية، يُعد تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في إبريل 2021م من قبل جهاز الاستثمار العُماني شكلاً آخر من أشكال التغيير في البنية التنظيمية والتشريعية إضافة إلى التغييرات في معايير التقارير المالية الدولية الجديدة رقم (9) ورقم (17) في العام 2023م والشروط الصعبة لاتفاقيات إعادة التأمين وأسعارها كل ذلك من المحتمل أن يؤثر على نتائج الشركة وحجم حصتها في السوق.

من جهتها تبذل الهيئة العامة لسوق المال جهوداً حثيثة لتطبيق نظام مشروع التأمين الصحي الإلزامي للعاملين في القطاع الخاص والمقيمين في السلطنة (ضمان)، حيث أصبحت البنية التشريعية والتنظيمية جاهزة خاصة بعد إصدار الوثيقة الموحدة للتأمين الصحي ولائحة مزاولة مطالبات التأمين الصحي ، حيث سيسهم هذا المشروع في تعزيز نمو قطاع التأمين ودخوله مرحلة جديدة من التطور نتيجة لحجم الطلب المتوقع على منتجات التأمين الصحي.

النظرة المستقبلية

في إطار تطوير أعمال الشركة ستواصل الإدارة التنفيذية تنويع منتجاتها وإيجاد منتجات جديدة مع التركيز على التوسع في أعمال التجزئة (التأمين على الأفراد وممتلكاتهم) من خلال الاستخدام الفعال لمنافذ البيع المتاحة من خلال دائرة التسويق والتوسع في شبكة الفروع والوكالات واستخدام التقنيات الحديثة للتسهيل على زبائننا وفي نفس الوقت تقليل التكلفة. ويبقى هدف الشركة في بذل قصارى جهدها لتحقيق أكبر قدر من الأرباح للمساهمين وحماية حقوق حملة الوثائق وزيادة حصتها في السوق وطرح المزيد من المنتجات وتطوير مهارات الموظفين.

التعمين:

يؤكد مجلس الإدارة على الإستمرار في متابعة نسب التعمين علماً بأن كثيراً من الوظائف القيادية الحالية يشغلها كوادر عمانية تم تأهيلها من قبل الشركة. وقد بلغت نسبة التعمين في مجال التأمين 84٪ بزيادة عن النسبة المحددة لقطاع التأمين بموجب القرار الوزاري رقم 113/2018. وتقوم الإدارة باتخاذ اللازم نحو الوصول إلى نسب التعمين المقررة لجميع مستويات الإدارة من قبل الجهات الحكومية.

مبادرة الشركة تجاه أعمال المسؤولية الاجتماعية:

في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية المنعقد بتاريخ 31 مارس 2021م تم تخصيص مبلغ وقدره 50.000 ريال عماني لدعم خدمات المجتمع والمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك وانطلاقاً من الدور الوطني والإنساني للشركة وجهودها المتواصلة لدعم المجتمع ، وافق مجلس الإدارة على التبرع بمبلغ وقدره 100 ألف ريال عماني للهيئة العمانية للأعمال الخيرية وذلك لمساندة جهود إغاثة المتضررين نتيجة للأنواء المناخية التي تعرضت لها السلطنة مؤخراً إثر إعصار (شاهين) ، حيث بلغ مجموع ما تم صرفه في العام 2021م مبلغ وقدره 142.372 ريال عماني ، تم صرفها وفقاً للخطة السنوية للمسؤولية الاجتماعية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تنفذ الشركة من خلالها فلسفتها للمسؤولية الاجتماعية وسياساتها ومبادئها تجاه المجتمع ، وسيتم إدراج تفاصيل الشرائح والمجالات المجتمعية التي إستهدفتها الشركة والمبالغ المنفقة عليها في جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للشركة المزمع عقده بمشيئة الله بتاريخ 31 مارس 2022م والمصادقة على مبلغ التبرع المشار إليه .

كما يقترح مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية السنوية تخصيص مبلغ 50.000 (خمسون ألف ريال عماني) لخطة الشركة تجاه أعمال المسؤولية الاجتماعية في العام 2022م. وامتنالاً لتوجيهات الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار رقم 172/2021 سيتم استقطاع ما نسبته (20%) من البند المخصص لدعم خدمات المجتمع لصالح الهيئة العمانية للأعمال الخيرية.

الجوائز التي حصلت عليها الشركة في العام 2021م:

يسرنا إحاطة المساهمين الكرام بأن الشركة قد حصلت على جائزة مجلة عالم الاقتصاد ضمن الشركات الأفضل أداءاً للشركات ذات رؤوس الأموال المتوسطة.

شكر وعرفان:

وفي الختام نيابة عن مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي أود أن أشكر الله سبحانه وتعالى على النتائج الجيدة لعام آخر من مسيرة الشركة. كما أود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص الشكر والتقدير لكم مساهمي الشركة ولجميع زبائن الشركة الكرام على دعمهم غير المحدود ولثقتهم الغالية في الشركة. والشكر موصول للإدارة التنفيذية للشركة ولكافة موظفيها المجيدين على جهودهم المخلصة متمنيين لهم دوام التوفيق والسداد. كما نتقدم بجزيل الشكر إلى سماسرة ومعيدي التأمين الذين لم يدخروا جهداً في مساندة ودعم مسيرة الشركة.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الحكومة الرشيدة وإلى كافة الجهات الحكومية وخاصةً الهيئة العامة لسوق المال على سعيهم الدؤوب والمتواصل في تنظيم وتطوير قطاع التأمين المحلي ومساندة الشركة ومؤازرتها في تسيير أعمالها بسهولة ويسر.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم باسمكم جميعاً بعظيم شكرنا وولائنا لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه - على قيادته الحكيمة للبلاد داعين الله عز وجل أن يديم على جلالته موفور الصحة والعمر المديد، أنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سالم بن ناصر البوسعيدي

رئيس مجلس الإدارة

فبراير 2022م